

البركة

هيئة الرقابة الشرعية

تقرير الرقابة الشرعية

على أعمال البنك، خلال السنة المنتهية في 2021/12/31م

حضرات السادة أعضاء الجمعية العامة المحترمين

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

فيشرفنا أن نقدّم لكم التقرير السنويّ الآتي، وفقا لقرار التكليف بمهمّة الرقابة الشرعية.

أولا. بين يدي التقرير:

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أهميتها وقدرتها على المنافسة، كمؤسّسات مالية استثمارية، تشترك مع البنوك التقليدية في كثير من المنتجات والعمليات المصرفية؛ وتتميّز بالتعامل، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وتخضع للرقابة الشرعية، فضلا عن الرقابة المصرفية.

ومع تقديرنا للجهود التي ما فتئت تبذلها هذه المؤسّسات المالية، من أجل تطوير خدماتها، فإننا اليوم، نتطلّع إلى بذل مزيد من الجهود، لرفع التحديات، التي تفرضها المرحلة القادمة؛ والحرص على المنافسة الإيجابية الشريفة؛ ومن مقتضياتها السعي الحثيث للتطوير والابتكار، واختصار الوقت في مختلف التعاملات؛ فضلا عن تحسين الأداء، وتنويع الاستثمارات.

إنّ ما نتطلّع إلى بلوغه، أن تتّجه عناية المصارف الإسلامية إلى صيغ التمويل المنتجة؛ وتجتهد، ما وسعها ذلك، لكي تخرج من المجالات التمويلية الضيقة، التي لا تناسب، في تقديرنا، رسالتها، ولا تنسجم مع منهجها وطبيعتها التنموية، ولا مع خصوصيتها الحضارية.

ونحن، إذ نحمد الله تعالى على ما يسّره لهذه المؤسّسات، نتمنّى أن تسير بخطوات ثابتة، مستقيمة على مبادئ رسالتها؛ وأن توجه أكبر عنايتها إلى المآلات والمقاصد الشرعية للصيرفة الإسلامية؛ وأن تجعل في مقدّمة اهتماماتها تطوير الصيغ التمويلية، والتركيز على الصيغ المنتجة، وصولا إلى تعميم البدائل الإسلامية.

ثانيا. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

- 01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.
- 02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها.
- 03- راجعنا الملفات التي سجّلت إدارة الامتثال والتدقيق الشرعيّ مخالفات في عملياتها المنجزة؛ وتفحصناها، للتثبت من إمكانات جبر العمليات المختلّة منها، أو تجنيب أرباحها، في حال التأكد من بطلان عقودها، وانتفاء شروط صحّتها.
- 04- قرّرنا جبر العمليات المنفّذة لعدم تأثير المخالفات المسجّلة في صحّة المعاملات، من الناحية الشرعية، باعتبارها جميعا أخطاءً إجرائية.
- 05- إنّ مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقلّ، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيتكم الموقّرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

- 01- أنّ ما أطلعنا عليه من إجراءات طبّقها البنك، خلال السنة المنتهية في 2021/12/31م، قد تمّت، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقرّرة.
 - 02- أنّ الإيرادات التي تحقّقت من مصادر غير مشروعة قد تمّ تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام.
 - 03- أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتّفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- هذا؛ وإذ نسجّل تقديرنا لجهود الإدارة؛ نوصي بمزيد من العناية للتدقيق الشرعيّ والمراقبة الداخلية، بما يسمح بمتابعة يومية لمختلف العمليات، من اجل التأكد من سلامة التوجّه وصحّة التطبيق؛ ولكي تكون جميع العقود التي يبرمها البنك، والعمليات التي ينجزها، مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

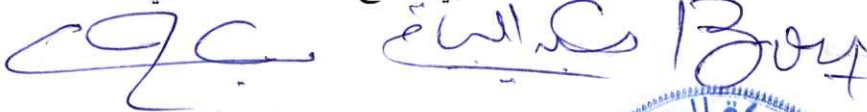
والله وليّ الإعانة والتوفيق.

أعضاء الهيئة السّادة: رشيد هلال

كمال بوزيدي

عبد الباقي مفتاح

العياشي فداد



حرّر في 02 رجب 1443هـ
الموافق 03 فبراير 2022م

محمد المأمون القاسمي الحسيني
رئيس الهيئة